مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التـــاريخ والـديناميات الاجتماعيـة

متنوعـات مهداة إلـى الأستاذ حسن حافظي علـوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الثاني

2024

التـاريخ والديناميات الاجتماعية
متنوعات مهداة الى الأستاذ حسن حافظي علوي
تنسيق :
محمد رابطة الدين و محمد الأكلع
الجزء الثاني
2024

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

Histoire et dynamiques sociales

Mélanges en l'honneur du professeur Hassan HAFIDI ALAOUI

Coordination :
Mohamed RABITATEDDINE et Mohamed ELAKLAA

Tome 2

2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources,
Mobilité et Attractivité - **LERMA**

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الثاني

2024

محفوظة جميع الحقوق
©Copyright

الـتـاريـخ والـديناميات الاجتماعيـة

متنوعـات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علـوي

تنسيـــــــــق: محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

مـنـشـــــورات: مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2024MO0741

ردمـــــــــــك : 978-9920-8894-0-7

الطبـعـة الأولى: 2024

الطباعة والإخراج الفني: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* - الفاكس : *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

كيف شكّل «الغرب الإسلامي»[1] هويّته السياسية إزاء المشرق خلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط: مقدمات أولية في كرونولوجية الانفصال والاستقلال

لطفي بن ميلاد[*]

مقدمة[2]

كيف لنا أن نحدد «الغرب الإسلامي» كهوية سياسية أو ككيان خاضع لدولة معينة أو لمجموعة من الدّول، وكوحدة مجالية قائمة الذات؟ الواقع أنه لا يمكن لنا في هذه المقدمة استعادة مشاريع الانفصال التي حصلت خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة، بل كل ما يمكن قوله أن مسار الحضور العربي الإسلامي بشمال إفريقيا كان مسارا مرفوضا بكل الأشكال. وذلك لأن فتح هذه المنطقة كان الأطول في تاريخ الفتوح (647-698م)، ولم يكتمل الفتح ولم يستو على سوقه إلا وبذور الانشقاق قد زرعت بعدها، مما أدّى إلى اندلاع أكبر انتفاضة «خوارجية» لم تنته إلا وتشكلت معها أوّل الإمارات البربرية المستقلة مع دولة أمويّة بالأندلس، وإمارة علوية بأقصى المغارب.[3]

---

(1) حول هذا المفهوم يرجى:

مراجعة: هشام جعيّط، **تأسيس الغرب الإسلامي (القرن I و IIهـ / السابع و الثامن ميلادي)** (بيروت: دار الطليعة، ط1، 2004)، 8-9 وكذلك:

Fabio Lopez Lazaro: «The Rise and Global Significance of the Firt west: the Medieval Islamic Maghrib,» *Journal of world History,* 24 (2013): 259-307.

ولمزيد النقاش انظر: محمد حسن، **الجذور التاريخية لبلاد المغرب: جدلية السلطة و المجتمع و المجال (خلال القرنين الأول و الثاني هجري/السابع و الثامن ميلادي)** (تونس: مجمع الأطرش، 2022)، 37-50.

(*) كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة-تونس.

(2) ينتمي حسن حافظي علوي إلى الجيل الثاني من مؤرخي المغرب الأقصى في العصر الوسيط، وهو من المجدّدين المتأثرين بمنهج الحوليات على غرار زملائه محمد الشريف وإبراهيم القادري بوتشيش ومحمد حمام وعبد الإله بلميج ولفيف هائل من المؤرخين المتميزين، وقد مارس البحث والتدريس لأزيد من ثلاثين سنة بالجامعة المغربية، ونحن نتشرف بتمثيل قسم التاريخ بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - الجامعة التونسية، في الكتاب الذي تعده كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش تكريما له.

(3) ينظر في هذا الصدد مقالتي محمد الطالبي، «استقلال المغرب،» **تاريخ إفريقيا العام**، المجلد 3 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ومنشورات اليونسكو، 1994)، 279-307؛ ومحمد القبلي، «الدولة المغربية في

إنه مسار ما انفك يتطوّر ليكرس حتمية الانفصال عن المشرق، ولهذا أسباب طويلة وعميقة يطول شرحها، وهو ما أهّل المنطقة لتكون منطلقا لمشروع كبير قاده الفاطميون، الخصم اللدود للخلفاء العباسيين في المشرق في مطلع القرن 4هـ/10م، كما أن توترات القرون الأربعة الأولى للهجرة بأرض بلاد المغرب، قد تراكمت إلى حدّ لم تخمد فيه الفتن القبلية للقيسية واليمنية إلى أخرى عرقية: بربرية وصقلبية في الأندلس، وكذلك أسرية بصقلية، ومذهبية بالقيروان. ليكون خروج النظام الفاطمي إلى مصر، متزامنا مع أزمة الحكم في البلاط الأموي بالأندلس نهاية القرن 4هـ/10م بداية لأحداث طويلة ومتسارعة دامت حتى منتصف القرن 5هـ/11م.

إنه مسار تفكك الغرب الإسلامي إلى إمارات «بربرية،» واستعادة العنصر المحلي للحكم على السيادة الترابية لشمال إفريقيا مقابل الاحتلال الأجنبي للمناطق الإسلامية بأوروبا، أي صقلية والأندلس، ولن تكون المناطق التي حكمها العنصر العربي هي المبادرة إلى استعادة وحدة هذه المنطقة، بل سيتحقق ذلك بصعود نجم المجال الصحراوي الأطلنتي واتجاه قبائله البربرية صوب الشمال![1] وفي جميع الأحوال جاز لنا أن نتساءل عما كانت عليه الحال في علاقة بلاد المغرب بالمشرق؟

• تشظي المركزيات في إسلام العصر الوسيط

o انهيار دول الغرب الإسلامي خلال النصف الأول من القرن 5هـ/11م: انتهاء الحقبة الكلاسيكية القرطبية – الصقلية- القيروانية وتشظي المجال الفاطمي

لا داعي أن نواصل التذكير في هذا العنصر بأن القرن 4هـ/10م مثل أوج «الانفصالية» للجناح الغربي لدار الإسلام، وقد تجلى ذلك في قيام الخلافة الفاطمية بالمهدية، وإعلان الخلافة الأموية بقرطبة، لكن علينا أن ننتبه إلى أنه يشكل كذلك نقطة البداية لمسار متطوّر ومتواصل من تفكك «الغرب الإسلامي» كوحدة جيوسياسية في مشهد تكونت عناصره من أزمة البلاط وفتن مختلفة: عرقية وأسرية ومذهبية وقبلية، وقيام ملوك الطوائف – أو الإمارات والممالك وأخيرا الاحتلال الأجنبي.

العصر الوسيط» في **الدولة و الولاية و المجال في المغرب الوسيط**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة التاريخية، 1987)، 71-83.

(1) انظر مقاربتنا في الفصل الأول من كتابنا الذي صدر أخيرا: **الهويات المتشظية وشتات النخب على تخوم العالم الإسلامي**، تصدير هشام جعيط، (تونس: مسكيليانى للنشر والتوزيع، 2021)، وسيصدر هذا الكتاب قريبا بعنوان: من وهج الخلافة إلى واقع السلطة، مقاربة مقارنة لتفكك المجال والسلطة والإيديولوجيا (بين أواسط القرن 5هـ-11م إلى ستينيات القرن 7هـ-13م).

لم يحدث هذا المسار بشكل اعتباطي، بل تم بطريقة منطقية وبشكل تدريجي وخضع لتطور طبيعة النظم الإسلامية في غرب المتوسط التي عرفت ازدهارا واستقرارا نسبيا بشكل واضح، واستفادت من علاقاتها الخارجية. وبوصول عناصر جديدة إلى الحكم دخلت في صراعات طبيعية مع العناصر المحلية، أي مع العنصر البربري، وعجّلت انتفاضة أبي يزيد مخلد بن كيداد النكاري برحيل النظام الفاطمي إلى مصر، ليستقر على ضفاف الهلال الخصيب، ويسعى إلى التضييق على العباسيين الذين فقدوا كل مقومات القوة الحقيقية بعد صعود الديلم، لتكون الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن 4هـ/10م إلى نهاية النصف الأول من القرن 5هـ/11م قرنا إسماعيليا بامتياز. أما بالأندلس، فاشتدت أزمة البلاط الأموي لتنتهي إلى فتنة صقلبية-بربرية، معلنة عن انهيار «المركز القرطبي» وتفكك الأندلس إلى مجموعة طائفية، وهو الأمر نفسه الذي عرفته صقلية «الكلبية»، إنها أحداث متلاحقة ضمن مسار هو تفكك «الخلافة العربية» بالغرب الإسلامي، الأمر الذي أوحى إلى المعز بن باديس بالتفكير في انتحال «الخلافة» لولا أن افتقاره للقرشية حال دون ذلك، فعمد إلى خلع طاعة الخلفاء الفاطميين بمصر، مما أدّى إلى انفصال «المغرب» عن المجال الإمبراطوري الفاطمي.

وفي هذا الصدد، علينا أن نفهم كيف أن تفكك المجال الفاطمي هو امتداد لتفكك ما أسميناه «الإسلام الخلافي العربي المتوسطي» ونهاية العصر الإمبراطوري، دون أن نغفل عن أن ذلك لم يرتبط بقرار انفصال المعز بن باديس، بل بأزمة البناء الإيديولوجي الفاطمي، وبداية الصحوة العباسية لتطويق مضاد للحكم الإسماعيلي بين العراق والمغرب.

ومن معالم هذه الأزمة حالة الاضطراب التي طرأت على الجهاز الإيديولوجي الفاطمي زمن الخليفة الحاكم، والتي أفضت إلى نهاية مأسوية لهذا الخليفة، وبداية تفكك الإسماعيلية، وظهور إحدى الفرق المسماة درزية، ولم تطل المدّة، حتى أظهر الديوان القادري ببغداد عريضة تشكك في النسب الفاطمي، وجرت اتصالات مبكرة مع المعز بن باديس لتحفيزه على الانفصال عن الخليفة الفاطمي، ولا يعفينا ذلك من البحث عن الجذور العميقة لمجمل هذه التطورات، والمتمثلة في المذابح المذهبية المتبادلة بين القاهرة والقيروان، وفي الأزمة الاقتصادية التي يبدو أنها شملت حوض المتوسط بأكمله، وأدت إلى تحولات عديدة لعل أهمّها انتكاسة التجارة اليهودية في هذا الحوض، وما نجم عنها من تغيّر للأدوار، بل ونهاية العالم الفاطمي كمجال إمبراطوري ذي بنية إيديولوجية دعائية ضخمة بقيت في أجهزة الحكم، ومن ذلك أيضا الانشقاق الصليحي في اليمن في مدة متقاربة مع هجرة بني هلال و بني سليم إلى المغرب، وما رافقه من تردد وارتباك وتراجع من لدن المعز بن باديس بعد تحوّل إفريقية إلى «إقطاع للبدو». كما ألقت أحداث ضخمة بظلالها على المشرق في الفترة نفسها، ومن ذلك

وصول السلجوقي إلى سدّة الحكم في بغداد سنة 447هـ/1055م وإعلانه «حاكما على المشرق و المغرب،»[1] وهو ما يعني بداية مرحلة جديدة من «الطموح العباسي» لإعادة بلاد المغرب إلى حضن الخلافة. لكن بأي معنى ؟

o المسار المرابطي مغربا والسلجوقي مشرقا: أو المجد العباسي المستحيل

من المهم الإشارة إلى تزامن المسارات السنية في مطلع خمسينات القرن 5هـ/11م بالمشرق والمغرب على السواء، وذلك أنه مع دخول الهلاليين إلى القيروان، كانت الحركة المرابطية تسير بخطى حثيثة نحو التحكم في الطرف الغربي للعالم الإسلامي بتوجيه إيديولوجي من الفقيه أبي عمران الفاسي الذي كان رئيس الفقهاء الطّاعنين في «النّسب الفاطمي» ببغداد، أما في المشرق فاعتلى السّلاجقة سدّة الحكم ضمن مسلسل من التدافع مع المد الشيعي البويهي.

فبدى وكأننا أمام ثنائية يقوم عنصرها الأول على فقدان مؤسسة الخلافة العباسية وزنها الحقيقي كسلطة دينية شرعية ذات أرضية واقعية، مما فسح المجال لتأليف كم هائل من أدبيات الفكر السلطاني وسردية نصائح الأمراء والملوك طوال أكثر من قرن.

ويقوم عنصرها الآخر على «الإحيائية السنية» الرامية إلى محاصرة «الإمبراطورية الإسماعيلية» من جهتي الشرق والغرب في السنة ذاتها التي اضطرّ فيها المعز بن باديس الصنهاجي إلى العودة لطاعة الفاطميين، رغم أن هذا الأمر لم تعد له أي قيمة، ولا نعرف تفاصيل كثيرة عنه. والثابت، أنه على إثر هذه الحوادث، جرى التنسيق على قدم وساق بين كل من أبي عمران الفاسي ويحيى بن إبراهيم الجدالي ووجاج بن زلو للمطي وعبد الله بن ياسين من أجل إقامة دولة المرابطين بالمجال الصّحراوي، دون أن تعزب عن أذهاننا التحولات الكبرى التي أثرت في تغيّر الطريق التجارية الرابطة بين بلاد المغرب والمشرق نتيجة القدوم الهلالي وما أعقبه من انتعاش للطّريق الصحراوي الغربي.

لقد كانت مهمة المرابطين المعلنة إيديولوجية بامتياز، وهي إحيائية مالكية سنية، في ربوع عرفت العلوية والبجلية وغيرها من الهرطقات المحلية التي عرفها المغرب الأقصى، ضمن مسار متسلسل ذي خطّ عمودي امتدّ من أغمات جنوبا إلى الأندلس شمالا، وضم كل الحواضر الواقعة على طريق «الذهب المرابطي» من تخوم بلاد السودان إلى الساحل المتوسطي. ومن ثم، فإن قرار التوقف عند تلمسان شرقا كان أمرأ طبيعيا، إذا ما ركزنا أكثر على الخلفيات الاقتصادية لصعود يوسف بن تاشفين إلى شمال برّ العدوة. وعلى الرغم

(1) عماد الدين الأصفهاني، **تاريخ دولة آل سلجوق**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2022)، 19-20.

من ندرة المعلومات التي وصلتنا عن حمل القائد المرابطي أبي بكر اللمتوني لراية العباسي وتأخرها الزمني، فإنها لا تدع مجالا للشك بأن المسارات المرابطية كانت تسعى إلى إدراج «المغرب» في بوتقة اللواء العباسي.

وبالموازاة مع هذه الحركة، تمت تسمية طغرل بك حاكما على المشرق والمغرب، ولهذه التسمية دلالات عديدة لعل أهما التفويض بإخضاع المجال الإسلامي لنفوذ الخلافة العباسية، بما في ذلك الرقعة الإسماعيلية بمصر وبلاد الشام التي كانت قد تآكلت بفعل انسلاخ المغرب واليمن عنها، لكن استفحال الصراع بين أفراد الأسرة السلجوقية أضعف هذا الحلم دون أن يبدّده، إذ سير السلطان السلجوقي جلال الدولة ملك شاه الأوّل (465-485هـ/1072-1092م) أخاه تاج الدّين تتش بن ألب أرسلان (471-488هـ/1078-1095م) إلى مصر، يحذوه الأمل في أخذ المغرب.[1] ولا ندري إن كان لهذا علاقة بتلك المجموعة الواصلة إلى القاهرة من ضباط سلاجقة الشام، ودخولهم في مفاوضات مع الوزير بدر الدين الجمّالي، باعتباره أقوى الشخصيات في البلاط الفاطمي، ولا نستبعد أن يكون وصول أحد هؤلاء الضباط إلى طرابلس الغرب في فرقة ضمت مائة فارس زمن الأمير الزيري يحي بن تميم هو جزء من هذه الخطة السلجوقية، دون أن نحسم في حقيقة مفهوم «الإقطاع الفاطمي»[2] الذي يبدو أن الوزير اليازوري طبقه زمن المستنصر في الهجرة الهلالية.

أما الأندلس فالتحقت «نظريا» باللواء العبّاسي بعد المغرب، على إثر توحيد يوسف بن تاشفين لممالك الطّوائف بعد انتصار الزلاقة.

هكذا حمل «الإسلام السني المحارب» لواء «العبّاسية» على تخوم المتوسط بين «مونتزيكارت» (1071م) والزّلاقة (1085م)، لكن حلول النورمان والقشتاليين بغرب المتوسط والصليبيين بشرقه، سيدخل اضطرابا على أوّلية توحيد المجال الإسلامي «إيديولوجيا» إلى الانغماس في التوحّد للدفاع عن بقائه عسكريا، وهو ما سيجعل القرن 6هـ/12م إلى أواسط القرن 7هـ/13م، قرن البحث عن التوازنات الإقليمية، في ظل محيط متوسطي ودولي متغيّر لغير فائدة العالم الإسلامي. وهو حال الموحدين مغربا مع خصومهم الفاطميين والعبّاسيين والأيوبيين مشرقا في تلك الجهة من المغرب الإسلامي.

(1) صدر الدين الحسين، **زبدة التواريخ: أخبار الأمراء و الملوك السلجوقية**، تحقيق محمد نور الدين، (بيروت: دار إقرأ، 1985)، 149.

(2) أيمن فؤاد سيد، «طبيعة الإقطاع الفاطمي» **حوليات إسلامية**، مجلة المعهد الفرنسي المصري للآثار، الشرقية بالقاهرة، عدد 33 (1999): 1-16.

• في ترسيخ الانفصال

o الخلافة الموحدية أو هوية سياسية مغربية صرفة[1]

كيف لنا تبين «الحقبة الموحدية» كإطار لـ «هوية مغربية صرفة»، فهذه الحقبة التي دامت قرنا تقريبا، أو ما يزيد عن ذلك بقليل هي التي شكلت «وعاء إمبراطوريا» لكامل الغرب الإسلامي التاريخي من طرابلس الغرب شرقا إلى حدود الأندلس القشتالية غربا. لكنها أعطت «هوية» جغرا-سياسية وثقافية، وإن كان المذهب الذي تبنته قد ارتبط أساسا بشخص المهدي وبقي في حدود البنى الإيديولوجية والمؤسساتية للحكم، لذلك كان الصّراع مع الشق «المؤمني» و«الهنتاتي،» وفيما بعد كانت تغيرات في السياسة الثقافية للمنصور، ثم كان «الانفجار» الذي ألقى بظلاله على الصراع بين الخلافة والأطراف ثم الانهيار.

تجدر الإشارة إلى أن «الامتداد الإمبراطوري للموحدين» الذي دام تقريبا نصف قرن هو الأطول من حيث المدّة الزمنية، والأكبر من حيث الحيّز الجغرافي، إذ شمل إفريقية والمغرب والأندلس، إلا أنه لم يحافظ على قوته سوى لمدة تقل عن نصف قرن. و في جميع الأحوال لا يجب أن يخفى علينا أن إعلان ابن تومرت نفسه «مهديا»، ومصلحا أشعريا حازما، يضع حركته القائمة على بعض «المبادئ الشيعية» في موقع مضاد للمرابطين الموالين للعبّاسيين، ولفرض نفسه كخليفة تبنى استراتيجية لتكميم الأفواه، وتلقب بالإمام المعلوم المهدي المعصوم، واتخذ من التمييز وسيلة لتحقيق هذا المسعى بشكل سريع، بينما اتخذ خلفاؤه لقب «أمير المؤمنين» لإقرار واقع منفصل عن «أمير المؤمنين» في بغداد، وبالتالي تكريس هوية سياسية مغربية مستقلة تماما عن منافستها «الشيعية» بالقاهرة، و«السنية» ببغداد، لكن التساؤلات التي تفرض نفسها هذه المرة بقوة حول حقيقة العلاقات بين «الخلافة المغربية» و«الخلافة المشرقية» ليست فقط من جهة المنظور والمنظور إليه لكن من وجهة نظر كيفية التنافس على وحدة العالم الإسلامي.

ويحسن بنا الحذر في هذا الصدد من تلك «التصاريح» المنسوبة إلى «المهدي» بتغيير الأوضاع على مستوى كامل العالم الإسلامي، لأنها نادرة ومحدودة، ولا نجدها سوى في مصادر سنية معادية لما افترضنا تسميته بـ «المشروع الموحدي» أو عند رحّالة من الغرب الإسلامي رافضين لهذا المشروع، فضلا عن ارتباطها بموقف الأندلسيين من الموحدين، وهو موقف يختلف بين العامة والنخبة، وبالهزائم الكبرى، وأخيرا تبعات التغيرات التي أحدثها

(1) لمزيد النقاش يرجى الرجوع إلى عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج، 2 (الرباط: المركز الثقافي العربي، ط، 2، 2000)، 141-144.

المنصور في العشرية الأخيرة. فقد توفي المهدي قبل أن يتمكن الموحدون من تحقيق «الوحدة القطرية» إلا أن هذا لا ينفي طموح خلفائه في تحقيق نجاحات مجالية واسعة. وقد شهد العهد الموحدي فرار النخب السياسية والفكرية «المعادية» للموحدين إلى المشرق، إلا أنه لا ينبغي اختصار هذا الفرار في مجرّد وساوس «للـفارين» من «القمع الموحّدي،» بل لا بد أن هنالك عوامل أخرى تفسر إشكالية أسباب تركز أغلب هذه النخب في دمشق على عهد زنكي (1146-1174م)، خاصة وأنها أصبحت تمثل أمل «العالم السني» وتجسد «السنية الجديدة» بعد تشظي الإمبراطورية السلجوقية، وانكفاء الخلافة العبّاسية على عاصمتها زمن ابن هبيرة، الوزير الحنبلي القوي، والتراجع الكبير لسلطة الخلافة الفاطمية بمصر، وتغيب عنّا التفاصيل المطلوبة لفهم طلب ما أو مراسلات تدعو «نور الدين» إلى التدخل في المغرب، وهو الأمر الذي لم يكن ليصبح أقرب إلى الواقع إلا بعد حملات الاستنجاد من داخل جهاز الحكم الفاطمي، وتأخر هذا الإنجاد حتى سنة 1169/564م. ومع وفاة أسد الدين شيركوه، قائد الجيش الزنكي، وصعود صلاح الدين بدءا من سنة 565هـ/1170م، ووصولا إلى إلغاء الخلافة الفاطمية سنة 567هـ/1171م، صارت الأجواء متاحة له للانفصال عن نور الدين، خاصة وأنه استعاد مصر قلب «العالم الإسلامي المتوسطي،» وبعد وفاة نور الدين في خضم تلك النزاعات سنة 569هـ/1174م، تشكل خصم حقيقي وقوي للموحّدين.

o الأيوبيون والغرب الإسلامي: من الصّراع إلى المهادنة

لا بدّ في هذا الصدد من الأخذ بالنظر لكثير من المعطيات والأمور المتعلقة بالخلفيات التي قامت فيها الحركة الأيوبية في إفريقية. فعلى سبيل المثال، فإننا لا نعرف شيئا عن الصلات الديبلوماسية بين الأيوبيين والموحدين قبل قيام تلك الحركة، لكن الثابت أن صلاح الدين، قام بإجراءات أكثر استقلالية تجاه قائده «زنكي» في بداية استقراره في مصر، مجسدا التحولات الناتجة عن تخلي الخلافة العباسية عن القيادة العسكرية لفائدة القادة الترك منذ أكثر من قرن ومن ذلك إعلانه الخطبة للمستنصر بالله العباسي، وتصديه للحصار الصليبي على بيت المقدس، وأخيرا وليس آخرا الأزمة المالية أو أزمة الدينار الأيوبي التي عانى منها مجال نفوذه. هذه باختصار هي العوامل الضاغطة التي كانت وراء حركة قراقوش نحو إفريقية، تضاف إليها الرغبة في السيطرة على طرق التجارة بعد أن استعاد الطريق الصحراوي الرابط بين المشرق وبلاد السودان الغربي عافيته منذ بداية القرن. وعلينا أن نفهم أن هذا الدافع الاقتصادي كان لا بد له من تبرير «إيديولوجي» وأن صلاح الدين كان هو حامل لواء السنة وقتئذ، والمدافع عن المسلمين في شرق المتوسط.

وفي كل تلك الأحوال، تبقى إشكالية إلحاق إفريقية «بالمجال الشرعي العبّاسي» بقيادة قراقوش مطروحة، وهو ما لم يتبين لنا تأكيده لأن هذا القائد أعلن الخطبة باسم صلاح الدين بالقيروان ولم يدع للعباسيين، بينما حمل ابن غانية «لواء العباسية» ولم يكتب لمشروعه النجاح نظرا لعدم توفره على مقومات وأسس واقعية، ومن ذلك عدم تضامن العامة والنخبة المحلية على حدّ السواء، وغياب خلفية الإسناد المستمر لطول المسافة في الصحراء الليبية، وأخيرا تدخل الخليفة مباشرة على أرض الواقع. وبعدما توفي صلاح الدين سنة 589هـ/1193م، تبخرت آمال التدخل الأيوبي بإفريقية، ولم تعد إلا مغامرات ومحاولات لأفراد مع جماعات انفصالية ذات طموحات محدودة.

ولئن كان هذا «الوهج التنافسي» بين الأيوبيين والموحدين قد تراجع بشكل ما، من جهة الأيوبيين على الأقل، بعد وفاة صلاح الدين سنة 589هـ/1193م، فإننا نلفت النظر إلى معلومة كررها المرّاكشي الذي كان قريبا من هذه الأحداث، وعاش بمصر، وهي معلومة تفيد بأن الخليفة أبا يوسف يعقوب المنصور (ت 595هـ/1198م) صرح بما يلي: «وبلغني عن غير واحد أنه صرّح للموحدين بالرحلة إلى المشرق، وجعل يذكر البلاد المصرية وما فيها من المناكر والبدع، ويقول نحن إن شاء الله مطهّروها، ولم يزل هذا عزمه إلى أن مات رحمه الله في صدر 595هـ/ 1198م»[1] والقارئ في هذا النص، يمكن له أن يستخلص تفسيرين، يتعلق أولهما بالرحلة إلى المشرق، وهو أمر يبدو أنه حسم فيه بالفتوى بعدم جواز ذلك لملوك المغرب، لكنه يشكل جزءا من متخيّل صورة «المنصور» في المصادر المشرقية خاصة مع تلك التغييرات في السياسة الثقافية والميل إلى التصوف، وثانيهما واقعي، ويتعلق بالرد على حملة قراقوش.

ولا نملك معطيات كافية عن الصراع الموحدي الأيوبي بعد صلاح الدين والمنصور للقول باستمرار التنافر بين الطرفين في مستوييه الميداني والعسكري. لكننا نلفت الانتباه إلى معلومة متأخرة ونادرة أوردها ابن كثير (ت 774هـ/1373م) في هذا الصدد جاء فيها: «عزم الملك العادل الأيوبي على الدخول إلى إفريقية فلم يزل الناصر يتلطف ويترفق به.»[2] ولا يخفى أن حكم العادل كان بين سنتي 597 و617هـ/1200-1218م، وحكم الناصر الموحدي بين سنتي 595 و611هـ/ 1198-1214م، ما يعني أن الفترة المعنية بهذا السجال تمتد بين سنة 597هـ/1200م وسنة 611هـ/ 1214م، ولا شيء يساعدنا على فهم حيثيات إعادة التفكير في

(1) عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص المغرب**، علّق حواشيه خليل عمران المنصور (بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 1، 1998)، 202.

(2) إسماعيل بن عمر بن كثير، **البداية و النهاية**، ج. 12 (بيروت: مكتبة المعارف والرياض: مكتبة النصر، ط. 1، 1966)، 319.

هذا الأمر، إذ أن أمورا عظاما حدثت في تلك الفترة مثل الحملة الصليبية الرابعة، وهزيمة حصن العقاب وهو ما سيغيّر مسار العلاقة بالفعل.

o أزمة الخلافة الموحدية في الغرب الإسلامي: أو ملاجئ «الشرعية»

لقد تغيرت الأحوال في مراكش، كنتيجة طبيعية لواقع الأندلس بعد هزيمة العقاب سنة 609هـ/1212م، والصّراع الدموي على السلطة بين الأسياد والأشياخ بمرّاكش وولاة الأندلس مدعومين بأشياخ الموحدين، وإعلان المأمون التخلي عن المذهب التومرتي سنة 626هـ/1228م، مما أدى بالأمير الحفصي إلى نزع «الشرعية» من المأمون سنة 627هـ/1229م، مؤكدا على مواصلة الاعتراف بـ «المهدوية»، في حين تجرّأ أحد زملائه بأقصى المغارب على انتحال دعوة الخلافة إثر موت المأمون، ويتعلق الأمر بابن خلاص البلنسي، والي سبتة.

وبهذا تصدع المجال الإمبراطوري الموحّدي، وتعززت فرصة أبي زكرياء للاستقواء والتوسّع، خاصة بعد نجاحه في القضاء على يحيى بن غانية سنة 631هـ/1233م، ولا يخفى علينا ما لذلك من دلالة للسيطرة على طريق الذهب الصحراوي التي كان ابن غانية يريد تأمينها للأيوبيين، فضمّ كامل البلاد الغربية لإفريقية. ولم تلبث أن أتته بيعة زيان بن مدافع بن مردنيش، أمير شاطبة، سنة 635هـ/1233م، ثم بيعة أهل سبتة وألمرية وإشبيلية وغرناطة، ورغم ذلك لم يتجرأ أبو زكرياء على إعلان الخلافة، لأن الرأي العام الفقهي للعالم الإسلامي كان لا يزال منضويا تحت مظلة الخلافة العباسية بعد أن استرجعت «مجدها» النظري منذ مدّة، بينما استمرت «المهدوية» تطل برأسها على جانب كبير من المغارب. فحافظ أبو زكرياء على ودّية علاقاته مع الأيوبيين، باعتبارهم الممثلين الفعليين للخليفة العباسي في إفريقية والمتوسط، بينما وصلت بيعة المستنصر العباسي إلى ابن هود الجذامي سنة 635هـ/1237م في شرق الأندلس و»ملك مرسية وقرطبة وإشبيلية وغرناطة ومالقة وألمرية.» لكن سيكون للمستنصر الحفصي شأن آخر.[1]

• إعلان الخلافة الحفصية وأثره على الصلات بين الغرب والمشرق الإسلاميين

o حدث إعلان «الخلافة» وظروفه التاريخية

بويع محمد بن زكرياء الحفصي المعروف «بالمنتصر» يوم الثلاثاء 03 رجب 647هـ/ 1249م، أياما قليلة بعد وفاة أبيه في عنابة، ولا ندري متى عرف بلقبه المذكور. ويبدو أنه تعرض لانقلاب كاد أن يودي بحياته لولا حماية بعض أنصاره المخلصين. وقد قاد هذا الانقلاب

(1) لسان الدين بن الخطيب، **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، ج. 1، تحقيق سعيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، 280-286.

أحد أبناء عمومته المعروف بابن اللحياني، لكن الطريقة التي قمع بها المنتصر المنقلبين عليه، والإعدامات الدموية في أوساط العائلة الحفصية ترك توجسا مخيفا، خاصة وأن هذه الأعمال الانتقامية طالت مجموعة من الهنتاتيين ومن بني النعمان المعارضين لتنامي نفوذ العناصر الأندلسية الرامي إلى الحد من قوة أشياخ الموحدين. فيكون هذا الأمير الشاب (22 عاما) قد واجه أزمة مشروعية أولى (داخلية إن شئنا أو عائلية) في الوقت الذي تقلّص فيه الاعتراف بـ «الخلافة الحفصية» بعد أن بدأت المدن الأندلسية تسقط الواحدة تلو الأخرى. ثم جرت محاولة جريئة باسترجاع تلمسان انتهت بقتل يغمراسن 646هـ/1248م، بينما كانت الأوضاع قد انقلبت في سبته وطنجة على تخوم العدوة بعد أن سارع واليهما إلى الاعتراف بالخليفة الموحدي المرتضى سنة 646هـ/1248م. وهكذا كانت كل الأمور تنبئ بضياع «المشروعية الموحدية» التي قام على دعايتها النظام الحفصي. وتعوزنا الوثائق والمصادر في الحقيقة حول التفاصيل التي سبقت إعلان محمد الحفصي للخلافة وتغيير لقبه إلى المستنصر بالله، بحيث لا نعرف السنة التي تمّ فيها هذا، خاصة وأنه قبل بواقع «السلطان» كباقي الأنظمة التي سادت في العالم الإسلامي منذ انهيار الخلافة الكبرى. وإذا كان هذا الإعلان قد تم بعد سنتين تقريبا من قمع الخليفة الحفصي للانتفاضات سنة 650هـ/ 1252- 1253م، فإنه في تلك السنة سقط النظام الأيوبي في مصر على إثر اغتيال طوران شاه من قبل المماليك، الرافع لراية الخلافة العباسية في شمال إفريقيا. ويبدو أن أبا زكرياء قد حافظ على علاقات ودية مع المماليك، بعد تفشي الأخبار بقرب الهجوم الصليبي على دمياط. كما تزايدت الضغوط المرينية على مرّاكش في إطار محاصرة نظام المرتضى الذي بدأ يتداعى للانهيار، واختفى نظام بني هود الموالي للعباسيين بالأندلس. ولا تشير المصادر إلى تغيير الأمير الحفصي للقبه من المنتصر إلى المستنصر بالله، وهو لقب استعمل من قبل ثلاثة خلفاء سابقين، وهم على التوالي: الحكم الأموي (350-366هـ/961-976م)، وأبو يعقوب يوسف الموحدي (611-620هـ/1214-1224م)، وأخيرا المستنصر بالله العباسي (623-640هـ/ 1223- 1240م). وباستثناء الخليفة الأموي، فإن عهد كل من خليفة مراكش وخليفة الأندلس لم يكونا عهد ازدهار. وقد عمد الأمير الحفصي إلى استنساخ لقب الخليفة العباسي السابق لمعاصره المعتصم وتلقب بـ «المستنصر بالله المنصور بفضل الله أمير المؤمنين أبي عبد الله بن الأمراء الراشدين.»[1] إنها لحظة لجوء إلى حلّ بديل لا يقوم على الاستفادة من ضعف الخلافة العباسية وانتفاء الخطر الأيوبي فحسب، بل وعلى التأكد من اضمحلال نظام الخلافة الموحدية أيضا. وبما أننا نفتقد إلى نصوص تعرب عن اعتراضات فقهية على الأمر، فإن الرأي العام الإسلامي لم يكن قد نضج بعد لتقبل فكرة من

(1) عمر بن مظفر بن الوردي، **تاريخ ابن الوردي**، ج. 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996)، 185.

هذا النوع. وهو ما يفسر تأخر وفود البيعات الخارجية الذي ارتبط على ما يبدو بالظروف الخاصة لأصحابها. وفي انتظار وصول هذه البيعات، كان لابد من البحث عن مخرج سلالي لإثبات النسب القريشي للمستنصر، فتم التركيز على الانتساب إلى عمر بن الخطاب الذي تم الحسم فيه منذ حياة جدّه استجابة للنسق الذي كان المهدي يريده حتى يكتمل نظام الإمامة وعناصره. غير أن هذا الانتساب لم يذكر إلا في المصادر المعادية للمستنصر، وهي مصادر مملوكية، وجاءت معطياته في شكل استنكار مبني على تهمة الانتساب إلى المذهب الخوارجي، وهي مسألة طرحت فعلا بالتزامن مع استعداد المهدي لإعلان دعوته[1] وبعدها. لذا لا بد في هذا الصدد أن نتتبع حيثيات وظروف الاعترافات التي حصلت بهذا الإعلان عن خلافة المستنصر.

o أثر إعلان الخلافة على الغرب الإسلامي (من 651-655هـ/1253م1256-م إلى 656هـ/1258م)

من المؤكد أن الاعترافات بخلافة المستنصر، تدخل ضمن التغيرات الجيو-سياسية في غرب شمال إفريقيا، وخاصة منها تلك المتعلقة بالتقدم المريني على حساب النظام الموحدي الذي فقد جوانب كثيرة من «مجاله» لفائدة زناتة المغرب الأقصى. وبما أن المرينيين كانوا يحتاجون فعلا لمشروعية تتيح لهم خلافة النظام المنهار أصلا، فقد سعوا إلى الاعتراف بـ»الخلافة الحفصية» التي كانت تعتبر نفسها الوريث الشرعي للموحدين، وقد أشارت المصادر إلى أن سفارة سارعت من فاس إلى هذا الاعتراف سنة 652هـ/1254م دون أية تفاصيل أخرى، ومن الواضح أن التأخر في إرسال تلك البيعة كان مردّه إلى التحولات الجيو-السياسية التي بدأت تطرأ على المناطق الجنوبية للعدوة الأندلسية بعد خضوع أغلب مدن شمالها للاحتلال القشتالي. فلم يتبق للمرينيين إلا حصار مراكش الذي لن يطول كثيرا. ويبدو أن هذا الاعتراف هو كسب لـ«المستنصر بالله الحفصي» ونوع من القبول «بخلافة» مغاربية هي البديل عن الخلافة الموحدية التي فقدت مشروعيتها منذ ثلاثينات القرن.[2] ويبدو أن ذلك لم يكن كافيا حتى قدوم بيعات بورنو والكانم، أي الممالك الإسلامية الإفريقية الواقعة في المنطقة الممتدة من جنوب بحيرة تشاد إلى نهر النيجر، سنة بعد بيعة بني مرين وذلك سنة 653هـ/1255م،

(1) أحمد بن علي القلقشدي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، ج.7 (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1922)، 377؛ محمد بن أحمد الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج. 11، ضبط نصه الدكتور بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003)، 657.

(2) أحمد بن حسين بن القنفد القسنطيني، **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي (تونس: الدار التونسية للنشر، 1968)، 119.

ووصول سفارة من هنالك مرفوقة بزرافة كهدية. والظاهر أن هذه السفارة قد سبقتها حركة أخرى تتمثل في القبض على ابن مزعوم لقراقوش في ودان بالصحراء الليبية الحالية، وتكتسي هذه الحركة دلالات كبيرة، لأنها أعلنت عن نهاية الاضطرابات على الطريق الصحراوي الرابط بين المشرق وبلاد السودان، الذي طالما طمع الأيوبيون في الوصول إليه بواسطة قراقوش بتنسيق مع ابن غانية، وربّما يفسّر هذا الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته إفريقية مع بداية حكم المستنصر، بإقدامه على سك نقود ذهبية، إنها ولا شك مكاسب ضخمة فعلية تضاف إليها مكاسب معنوية كبرى إثر الفراغ في منصب «الخلافة» بالعالم الإسلامي سنة 657هـ/1259م بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية، لذلك نتفهم إرسال بني زيري بغرناطة بيعتهم إلى تونس بعد ارتباطهم شكليا بالعباسيين أشهرا عديدة بعد هذا الحدث.

o بيعات ما بعد سقوط الخلافة العباسية سنة 659هـ/1259م

سقطت بغداد عاصمة الخلافة العباسية في أيدي المغول وانتهى معها منصب الخليفة العباسي ببغداد بصفة نهائية، وكان نظام الأيوبيين بمصر قد انتهى منذ مدة، بعدما أسسوه على مشروعية «استرجاع أرض الخلافة العباسية السنية،» بما في ذلك تلك الحملات التي قادها قراقوش قرابة نصف قرن ضد إفريقية الموحدية. ومن الطبيعي أن يحدث الارتباك الذي خلّفته ضربات المغول في المشرق الإسلامي أطماعا وأحلاما عدة لدى أمراء المشرق بوراثة مجال نفوذ الخلافة العباسية الواقعة شرقا على يد المغول وبسواحل المتوسط على يد الصليبيين، فلم يبق إلا بعض أمراء الأيوبيين بالشام والجيل الثاني من فرسان المماليك البحرية، بعد مقتل القادة في إطار صراع دام على السلطة. وتؤكّد جميع مصادر التاريخ الحفصي التي نعتمد عليها في دراستنا على أن بيعات عديدة وردت من المشرق الإسلامي بعد سقوط بغداد سنة 657هـ/1259م، وفي هذا الصدد تعوزنا تفاصيل عديدة عن حيثيات هذه البيعات وحقيقتها والنتائج المترتبة عنها. ونعرف في هذا الصدد أن دخول المغول بغداد كان يوم الأربعاء 7 صفر 13/656 فبراير 1258م، ولم يبق في تلك الفترة من أمراء الإسلام في شرق المتوسط سوى الناصر يوسف (648-659هـ/1250-1260م) والذي يبدو أنه سعى إلى التقرب من المغول، إلا أنه فشل في ذلك، فسقطت حلب في أيدهم في 9 صفر 658هـ/ 25 يناير 1260م، كما سقطت دمشق هي الأخرى في 16 ربيع الأول 658هـ/1 مارس 1260م. و في هذا الصدد نشير إلى أن الزركشي[1] ذكر من بين البيعات الوافدة على تونس (بيعة بلاد الشام !!) في إطار حديثه عن بيعة الأمير

(1) محمد بن إبراهيم الزركشي، **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق الحسين اليعقوبي ومحمد الصالح العسلي (تونس: المكتبة العتيقة، 1998)، 70.

الأيوبي في 24 ذي الحجة 657هـ/ 12 ديسمبر 1259م . ويبدو أن وصول هذه البيعة يدخل في هذا الإطار ويسعى إلى سد الفراغ الحاصل في مؤسسة الخلافة، باعتبارها المؤسسة السياسية الدينية الأولى، ولا يمكن تأكيد حصول حوار حول كيفية إحياء مؤسسة «الخلافة العباسية» وإنما كان الأمر مجرد طموحات سعى إليها أمراء بلاد الشام ومصر، إذ يبدو أن الناصر يوسف الأيوبي رأى في محاولته تلك سلاحا هاما أشهره في وجه المماليك الصاعدين الذين كانوا أنهوا نظام الأيوبيين في بلدهم منذ مدة، ثم إن النظام الأيوبي أقام بناءه الإيديولوجي على» تفويض عبّاسي بإحياء أرض الخلافة العباسية السنية» وبالتالي كان في حاجة إلى تولية خليفة من أصول عباسية، غير أن تقدم المغول على بلده واضمحلال الظروف التي يمكن أن تساعده على ذلك، قد تكون دفعته إلى إرسال مبايعته للمستنصر، أي أنه رضي بالأمر الواقع. ويبدو أن «الخليفة العباسي الفار» من جحيم المعارك لم يصل إلى مصر قبل انتصار المماليك على المغول في عين جالوت في رمضان 658هـ/سبتمبر 1260م، فسارع هؤلاء، وهم لا يزالون في أرض المعركة، بإخبار المستنصر الحفصي بهذا النصر مع الاعتراف بـ «إمارته للمؤمنين» في سفارة وصلته مطلع السنة الموالية، أي أوائل 659هـ/ديسمبر 1260م. وقد تسارعت هذه الأحداث دون أن يدور بخلد قطز، السلطان المملوكي، فكرة إرجاع «العباسي» إلى الحكم، فالآمال بعد الانتصار في عين جالوت قد تكون مازالت معلقة على استرجاع العراق وإحياء مجد الخلافة العباسية. لكن أمورا أخرى كانت بصدد الحصول، ويتعلق الأمر بثأر قديم بين قائدين مملوكيين هما: قطز الذي خلف قائده عزّ الدين أيبك وتعرض للاغتيال من قبل بيبرس انتقاما لقائد كبير تم اغتياله منذ مدة، وهو فارس الدين أقطاي. ومع بيبرس ستتغير الأحوال بتغير الأجواء والأهواء، في الوقت الذي وردت فيه بيعة شريف مكة، المتحرر من كل سلطة دينية أو زمنية، على المستنصر في سنة 657هـ/1259م، أي بعد سنة تقريبا من سقوط بغداد.[1]

o بيعة شريف مكة للمستنصر (رمضان؟ 656هـ/سبتمبر 1258م)

لا بدّ من الإشارة إلى أنه تغيب عنا تفاصيل كثيرة عن الظروف المحيطة بهذه البيعة، والعوامل الداعية إليها، والخلفيات التي يمكن أن تكون وراءها، والمقصدين الشخصي والعمومي من إرسالها، على أن ما يمكن تسجيله بشأنها، أنها تمت فعلا غداة سقوط بغداد في أيدي المغول، وتواتر الأخبار بقوّة عن مواصلة تقدّمهم في اتجاه المشرق، ويبدو أن شريف مكة كان يعلم أنه تم إعلان الخلافة في المغارب، ولم يكن بالإمكان الاعتراف بخليفة غير

(1) انظر نص البيعة في: أحمد عزاوي، **الغرب الإسلامي خلال القرنين 7 و8 هـ: دراسة و تحليل لرسائله**، ج1 (الرباط: مطابع الرباط نت، 2006)، 319-327.

الخليفة العباسي قبل النهاية المعلنة للخلافة ببغداد، ولا نعرف في الحقيقة الأدوار الخفية للمدعو عبد الحق بن سبعين غير انتمائه للنخب الأندلسية التي غادرت الأندلس منذ أواسط القرن السابع للهجرة/الثالث عشر ميلادي، ولعله كان من مريدي الصوفي الكبير محي الدين بن عربي، صاحب نظرية وحدة الوجود. ولم يكن المستنصر يكن عداء للأندلسيين قبل نكبة ابن الآبار لتفضيله لهم في مواجهة بقايا شيوخ الموحدين الذين كان دورهم واضحا في انهيار النظام الموحدي.

يتضمن نص هذه البيعة فقرات عديدة تمتح من سورتي الفتح، والدخان، ومن أحاديث منسوبة إلى النبي تربط حدث مباركة خلافة المستنصر «بآخر الزمان» و خروج «نار من الحجاز،» وهو أمر يتكرر عادة في متخيل المأثور الإسلامي لنهاية العالم. وهكذا تم الاعتراف بالأصول العمرية للمستنصر لتأكيد قرشيته، وصار من مسؤوليته حماية الأمة الإسلامية، وحماية الحنيفية كذلك، أي أهل الأديان الكتابية، في مجال شاسع يمتد من بلاد البربر إلى السند والهند، مع ما يطرحه هذا الامتداد المجالي من اصطدام بوقائع التحولات الجيو-سياسية واستحالة إخضاع «الخلافة» الجديدة لعموم مجال المسلمين في القرن السابع للهجرة/الثالث عشر للميلاد. وفيما عدا هذا، فقد غلب السرد الإنشائي المسترسل على نص البيعة، واتخذ صبغة دينية تربط الكرم الإلهي أو المنة الإلهية بتوفر الشروط المطلوبة في «خليفة الملة» من اشتمال على فضائل السيف والقلم وازدهار الخزائن والعلم والثناء على السنة النبوية، والخصال الصحابية، ومناقب الأئمة وتفضيل الخليفة المبايع على إثر خلع آخر الخلفاء ومقتله على يد المغول، والدعاء له في عرفة، طبقا للتقليد السني.

• حكام «الغرب الإسلامي» بين الرفض و الواقع

o المستنصر في مواجهة المنافسة المملوكية[1]

وفدت على المستنصر الحفصي بيعات أغلب جهات العالم الإسلامي، ولم يهنأ بلقبه الجديد، لأن الأحداث المتسارعة عقب سقوط بغداد كانت تتجه في غير صالح ما كان يتمناه هذا الخليفة الشاب، إذ على إثر انهيار الخلافة العباسية ببغداد، فر اثنان من أقارب المعتصم، الخليفة العباسي المقتول، ويتعلق الأمر بعمه أبي القاسم أحمد وبابن عمه أبي العباس أحمد، والمتتبع للتسلسل المنطقي للأحداث، يرى أن الأمراء الأيوبيين سارعوا إلى استغلال حلول الأول

(1) Mounira- Remadi Chapoutot, «Entre Ifriquiya hafside et Egypte mamelouk: Des Relations anciennes, continues et consolidées,» *Mamluk Cairo, a crossroads for Embassies: Studies on diplomac and Diplomatics*, (Leiden :Brill, 2019): 529-565.

بمجال نفوذهم للزيادة من حظوظهم في كسب المشروعية. لكن الاكتساح الساحق والسريع لبلاد الشام من قبل المغول، جعلهم يفكرون في إرجاع الخلافة العباسية إلى بغداد، ودعي أبو العباس أحمد بن عبد الظاهر إلى معسكر المماليك بنية إعادته إلى بغداد بمجرد النجاح في صد المغول عن بلاد الشام والمحافظة على النفوذ الأيوبي بها، وهو ما كان يسعى الأمير قطز جاهدا إلى تحقيقه. لكن الأمور سارت عكس ما تم التخطيط له بسبب اغتيال قطز من قبل منافسه المباشر بيبرس، لأسباب قديمة تتعلق بطبيعة التحالفات في صفوف المماليك البحرية والتطورات اللاحقة في بلاطهم، وثأر قديم، بالإضافة إلى مستجدات ذات صلة بالانتصارات المملوكية. في خضم هذه التطورات، يبدو أن أبا العباس أحمد قد بقي لدى أحد الأمراء الأيوبيين المناوئين للمماليك، ليصبح أداة لكسب المشروعية في ظل التجاذبات الحادة الحاصلة بين أمراء الأيوبيين وأمراء المماليك. ومما ينبغي تسجيله في هذا الصدد، أن ثمة أسئلة تفرض نفسها في هذا الشأن، وفي مقدمتها سواد بشرة أبي العباس أحمد، لأنه ابن جارية حبشية، وما أثاره حول صحة نسبه للعباسيين، وحيثيات مجيئه إلى القاهرة، ومن ذلك أيضا افتقارنا لمعلومات موثوقة حول من نجا من بني العباس من سيوف المغول، وصلتهم بالخليفة المعتصم المقتول، والثابت أن الأمير بيبرس، بادر إلى حسم موضوع الخلافة باستقدام أبي القاسم أحمد، وتنصيبه خليفة في 13 رجب 659 هـ/13 يونيو 1261م، ولقبه المستنصر. ومن غير المستبعد أن يكون اختيار هذا اللقب متعمدا لإفساد الأمر على الخليفة الحفصي، ولا نعرف ردة فعل الخليفة الحفصي في هذا الشأن. أما شريف مكة، فكان يميل إلى الحفصيين للتحرر أكثر فأكثر من ضغوطات المماليك، وجلب أكبر عدد ممكن من حجاج الغرب الإسلامي. ولا ندري الأسباب الحقيقية التي جعلت بيبرس ينزعج من الخليفة أبي القاسم أحمد، بعد أن بايعه وجعله خليفة على المسلمين، وربما كان لهذا علاقة بخشيته من فساد العلاقة بينه وبين المستنصر الحفصي، حيث سارع إلى إعادة الخليفة العباسي في مجموعة صغيرة من الجند إلى بغداد، ثم دبر تلك المكيدة التي أودت بحياة أبي القاسم أحمد في محرّم 660هـ/ديسمبر 1261م. وعند تأكده من استحالة عودة الأمور إلى ما كانت عليه في السابق، أقدم على مبايعة أمير آخر، واختار له لقبا فاطميا هو الحاكم بأمر الله، معلنا عن مراسيم دفن «مشروع الخلافة العباسية ببغداد» إلى الأبد، وقيامها بصورة شكلية في القاهرة المملوكية، وانتهز بيبرس فرصة الهجوم الصليبي على تونس سنة 669هـ/1270م ليعلن عدم أهلية المستنصر الحفصي لحكم المسلمين سنوات قليلة بعد وفاة هذا الأخير، ليتطوّر الأمر إلى محاولة لإخضاع إفريقية لسطوة المماليك من جديد، فصارت إفريقية بعد ذلك عرضة لأطماع المماليك تارة وأطماع المرينيين تارة أخرى في الفترة الممتدة من الربع الأخير من القرن 7هـ/13م إلى الربع الأخير من القرن 8هـ/14م. فكيف كان حال «الخلافة الحفصية» طوال ما تبقى من حكم الحفصيين ؟

o خلفاء بني حفص بين الإيديولوجيا والممارسة

واصل الحفصيون اتخاذ ألقاب الخلافة طيلة فترة حكمهم واستعملوا لذلك عدة صيغ في المراسلات الرسمية والنقود، والنقائش التذكارية وبعض المعالم الأثرية منها: «خليفة» «أمير المؤمنين» وحتى «الخليفة الإمام». ويدل هذا على أن «الخلافة الحفصية» بقيت كإيديولوجيا وكممارسة، بل وكمؤسسة قائمة الذات طوال العصر الحفصي، ولم ينته هذا الأمر إلا مع نقل العثمانيين للخليفة العباسي بعد سنة 923هـ/1517م إلى إسطنبول، وهو أمر لم تثبت لدينا حيثياته بدقة، مع العلم أنه بعد وفاة أبي عبد الله محمد الخامس سنة 931هـ/1526م، التجأ أحد الأمراء الحفصيين إلى السلطان العثماني وطلب مساندته لاسترجاع السلطة، وهو ما يعني ضمنيا اعترافا بسلطة «الخليفة» العثماني، كما سينتهي الأمر كذلك بأمراء بني حفص إلى الاستنجاد أيضا بالملك الإسباني كردّة فعل على مواقف السلطة العثمانية تجاههم.[1]

والواقع أن التمسّك بلقب الخليفة لن يجد أي صدى بالعالم الإسلامي فيما بعد، إذ لم تصلنا بيعات واعترافات للقبول بهذا الخليفة أو ذاك. وقد عانت الدولة الحفصية من انتكاسة بسبب الخلافة، حيث احتدم الصّراع حول السلطة بين المستنصر وبني عمومته في كل من بجاية أو قسنطينة، وكانت طرابلس تدخل على الخط أحيانا. فكان التاريخ السياسي «للخلافة» الحفصية تمزقا دمويا داخل الأسرة ذاتها وفي القبائل التي تم تجنيدها لخدمة هذه التحالفات. ولم يتردد المماليك في استثمار هذه الصراعات لفائدتهم مستغلين وجود الخليفة العباسي بينهم. بينما سارع أشراف الحجاز إلى تغيير وجهتهم نحو المرينيين الذين بدأ نجمهم في السطوع خلال القرن 8هـ/14م، مستفيدين من ضعف حكام إفريقية. ولا نشهد اعترافا ضمنيا متجدّدا إلا بعد عودة العلاقات إلى سالف عهدها مع نظام جديد في مصر بعد صعود الجراكسة، ومع تخلي المرينيين عن إيدولوجية الشرف، استفاد أبو فارس من الأمر لتوطيد علاقته مع المماليك ومع أشراف الحجاز، وشهدت تونس توافد كم هائل من مدعي «الشرف» خلال القرن 9هـ/15م، بينما تكتفي المراسلات بين برقوق وبني حفص بتكرار اللقب الوارد عليهم في رسائل أبي العباس وأبي فارس، وبلغ هذا الاعتراف أوجه مع طلب الوساطة من أبي عمرو عثمان لحل الصراع المملوكي مع العثمانيين الأخيرين، وعلى الرغم من أنهم قبلوا بهاته الوساطة، إلا أنهم لم يعترفوا بالخلافة الحفصية التي كان صعودها كقوة جديدة مناوئة للاتين في الحوض الشرقي للمتوسط يهدد الأنظمة الكلاسيكية بالعالم الإسلامي الوسيط، وخاصة المماليك، ويضفي عليها مزيدا من المشروعية.

---

(1) انظر محاولتنا تحت عنوان: «الغرب الإسلامي وموقفه إزاء صعود السلطة العثمانية وحضورها في المتوسط: 856-942م/1453-1535م» في **العرب من مرج دابق إلى سايكس بيكو (516-1916)** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2019)، 484-506.

o مختصر التاريخ الديبلوماسي للعلاقات بين الغرب والمشرق الإسلاميين (1261-1453م)

ورثت سلطة المماليك بمصر وبلاد الشام الفضاء المجالي الفاطمي بعد قرنين من الصّراع بين السلاجقة والأتابكة والأيوبيين والصليبيين، وأبدت رغبتها في السيطرة على الساحل الشرقي للمتوسط، ومع سقوط الخلافة العباسية، تشكل واقع جيو-سياسي جديد في العالم الإسلامي هو واقع «السلطنة القطرية» من غرناطة إلى دلهي، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كان يجوز لنا الإقرار بالاعتراف بـ «المماليك» كممثلين وحيدين لما يمكن نعته بـ «المشرق الإسلامي»، فالإمارات التي ورثت العصر المغولي في الأناضول والقفقاس وإيران وآسيا الوسطى، ستظل في حركة مدّ وجزر في الصّراع على السلطة والتحكم في المجال حتى مطلع القرن 10هـ/16م لينقسم «الشرق الإسلامي» بين العثمانيين والصفويين ومغول الهند. ولا نعتقد بإمكانية وجود علاقات رسمية «جدّية» على الأقل لغياب مصالح أو رهانات مشتركة، وإلا لشهدنا عودة ابن بطوطة برسالة إلى السلطان أبي عنان المريني محمّلة من «أخيه السلطان محمد بن تغلق» مثلا، كما لن نشهد هذا الأمر قبل صعود العثمانيين إلى الحكم في القسطنطينية.

ففي مقابل المماليك، تشكلت «سلطنية» لممالك الغرب الإسلامي (1269-1465م)، أقربها إلى المشرق إفريقية، وأبعدها غربا غرناطة، لكن علينا أن نضبط هنا تاريخا موحّدا للعلاقات الديبلوماسية ووضع خارطة واضحة لها لفهم حيثياتها، وقد كتب بعض المؤرخين بيانا بالمراسلات بين المماليك وكافة بلدان سائر العالم الإسلامي،[1] أو اقتصر بعضهم على المغرب[2] فقط وركز فريق ثالث على بعض السلطنات.[3]

(1) Fréderic Bauden «Les relations diplomatiques entre les Sultans mamlouks circassiens et les autres pouvoirs du Dar Al –Islam: l'apport du ms ar 4440 (BNF, paris),» *Annales islamologiques*, 41 (2007): 1-29.

(2) Georges *Colin* «Contribution à l'étude des relations diplomatiques entre les Musulmans d'Occident et l'Egypte au XV^e^ siècle,» Mémoire de l'IFAO du Caire. T.68 (1935-1940) :197-201.

بلقاسم الطبابي «مدخل لدراسة العلاقات الديبلوماسية بين سلطنة المماليك و بلاد المغرب الإسلامي من أواخر القرن 13م إلى أواسط القرن 15م»، أعمال ندوة **إفريقية والمتوسط الأوسط من العصر القديم إلى العصر الوسيط: المبادلات والتثاقف**، نصوص جمعها وأعدها محمد حسن و مراد عرعار (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2000)، 41-89.

(3) حول إفريقية نعتبر أن مقال الأستاذة التونسية منيرة شابوطو الرمادي المذكورة سلفا يعتبر مرجعا أساسيا في هذا الصدد:

Chapoutot, «Ifriquiya,» 529-565.

أما فيما يخص العلاقات المرينية – المملوكية فيرجى العودة إلى:

رابح المغراوي، «العلاقات المرينية – المملوكية في العصر الوسيط: قراءة في نصوص ابن الخطيب و ابن خلدون،» **المغرب و التحولات الدولية**، أعمال الندوة المهداة إلى الأستاذ عثمان المنصوري، تنسيق لطفي بوشنتوف، سلسلة بحوث و مناظرات عدد 22 (الدار البيضاء: كلية الآداب و العلوم الإنسانية بعين الشق، 2010)، 199-233.

وفي هذا السياق، نؤكد في هذا المقال، كما أكدنا في غيره، على أن المراسلات لم تتوقف إلا مع مطلع القرن 10هـ/16م في ظل التنافس المحموم حول إنقاذ خط «مودا ديل ترافيقوا» وجلب البضائع الشرقية. وتتضح لنا هنا مسارات كرونولوجية واضحة ترتبط بعصر «التأسيس المملوكي» وبطفرة الانتصار على المغول والصليبيين، وتواصل الطموحات لتأمين طريق الذهب السوداني الذي ألقى بظلاله على الصعود الإمبراطوري للدول انطلاقا من جنوب المغرب الأقصى، بينما لم تنجح «العائلة الحفصية» في تركيز سلطنة مركزية واحدة وموحدة تحت حكم المستنصر، مما سمح بالتدخل المملوكي ثم المريني في القرن 8هـ/14م.

وبعد سنوات، سيعرف الغرب هيمنة مرينية مطلقة في مقابل ضعف حفصي ومملوكي، حتى إن ابن الوردي يشير في كتابه **مختصر تتمّة البشر** إلى تخوّف المماليك من إمكانية وصول المرينيين إلى الحدود المصرية. ومع انتهاء «الطفرة الإمبراطورية لأبي الحسن وابنه أبي عنان» اختفى الوهج المغربي، لتعرف الفترة الممتدة من سنة 761هـ/1360م إلى سنة 864هـ/1460م، وهي قرن «الازدهار الحفصي» الأخير الذي يقابله صعود الجراكسة في مصر. فتم الاعتراف المتبادل بين الطرفين وتبادلا التهاني والتهادي والمعلومات حول التحديات الأراغونية والقبرصية، وتم كل هذا بشكل متفاوت في الزمن والمدّة إلى حين دخول العثمانيين على الخط و فرضهم واقعا جديدا.[1]

أما تلمسان، فباستثناء مراسلتين حاولت خلالهما إمارة بني زيان أن تفرض ذاتها بشكل نسبي على الساحة المغربية،[2] فإنها بقيت عرضة للتجاذب المريني – الحفصي، بينما ظلت غرناطة التي كانت تمثل الثغر الأبعد في العدوة الشمالية على تخوم دار «الكفر» تبحث عن «إنجاد» لن يأتي أبدا، إذ لم تعد الأندلس منذ مدّة محط اهتمام العديد من القوى الإسلامية.[3]

Marius Canard,« Les relations entre les Mérinides et les mamelouks au XIVe siècle,» *Annales de l'institut des études Orientales à Alger (*1939-1949): 42-81; Kchir Kchir, «à propos d'une correspondance diplomatique entre le Sultan marinide Abu-Al-Hasan et le Sultan Mamluk As- Salih ismail en 745H/1344-1345,» *les cahiers de Tunisie*, vol XLVIII, Trin 1.2.3, n°169-170 (1995): 129-136.

(1) انظر كتابنا: **إفريقية والمشرق المتوسطي (من أواسط القرن 5هـ-11م إلى مطلع القرن 10هـ/16م)**، تقديم محمد حسن (تونس: المطبعة المغاربية للنشر، 2011)، 93-109.

(2) أحمد عزاوي، **العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط من خلال نصوص عربية للمراسلات واتفاقيات السلم والتجارة، ج. 2، الغرب الإسلامي والشرق الإسلامي/الشرق الإسلامي والغرب المسيحي (القرنان 7هـ-8هـ/ 13-14م)** (الرباط: الرباط نت، ط. 1، 2011)، 113-116.

(3) حول العلاقات الغرناطية – المملوكية: انظر على سبيل المثال: Colin, «Contribution,» 200-201. وأحمد الطوخي، **المماليك و الأندلس** (القاهرة: دار الاعتصام، 1983)؛ السيد عبد العزيز سالم، «علاقة مصر المملوكية بغرناطة قبيل و عقب سقوطها،» **بحوث مشرقية ومغربية في التاريخ والحضارة الإسلامية**، ج. 1 (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط. 1، 1997)، 194-244؛ عزاوي، **العلاقات**، 140-171؛ عبد الرحمن

خاتمة

هكذا تراءت لنا القرون الأربعة الأخيرة من العصر الوسيط (448-856هـ/1053-1453م)، كتأكيد لمغرب «محلي» على مستوى الحكم، متوجه إلى أوروبا والمتوسط اقتصاديا، ومستفيدا من خلفيّته الصّحراوية، ومكتفيا بـ «السلطنة» والإمارة كنظام سياسي، بعد مشاريع إمبراطورية لم تدم، مثل ما هو الحال مع المرابطين في أقصى المغارب ومن تلاهم من الموحدين في الفترة الممتدة بين سنة 452هـ/1060م وسنة 555هـ/1160م، ببعديهما الصحراوي والمتوسطي.

ولم تردد الخلافة العباسية في البحث عن الوسائل الكفيلة بإعادة «المغرب المنفصل» إلى كنف الشرعية الموحدة للعالم الإسلامي، لكن هذا الأمر بدوره لم يدم طويلا، إذ انهارت «المركزية العباسية» في منتصف القرن 7هـ/13م. وهو ما فسح المجال للتدافع حول كسب المشروعية بين المماليك في المشرق والحفصيين في المغرب من أجل السيادة على العالم الإسلامي، قبل أن يحتدم الصراع بين المغول والعثمانيين في المشرق وبين لويس التاسع وشارل الخامس في أوروبا من أجل التحكم في التجارة الشرقية مع كل من الهند والصين.

بالأعرج، «العلاقات السياسية بين الدولة المصرية و المماليك من خلال بعض المراسلات،» **المعارف** – عدد 11 – جامعة جنوب الوادي (الجزائر) (مارس 2017): 308-322 و:
Barbara Boloix Gallardo, «Diplomatic correspondence between Nasrid Granada and mamluk Cairo: the last Hope Al-Andalus,» *mamluk cairo* (2019): 511-528.